

354745 - حكم الحصول على الدعم المخصص للمصانع من الدولة مع عدم وجود مصنع

السؤال

أخي أخرج عني وعن والدتي ترخيصا لمصنع طوب إسمنت؛ لكي يتحصل على إسمنت من الشركة المصنعة، ولكن ليس لديه مصنع، بعض التجار من الأقرباء ضحكوا عليه، واستغلوه، فأخذوا منه الترخيصين، واشتغلوا بهم لمدة 5 سنوات، وأنا ووالدتي ليس لدينا علم، من فترة سمعت بهم، والناس يقولون: إن هذا حرام، فذهبت إلى المصنع؛ لكي أقفل التراخيص، ولكن اكتشفت أنهم يستغلون من ورائنا بمبالغ كبيرة، وحسب السوق، يكون لي النصف من المربح، ولم أعرف ماذا أفعل، فهل يجوز لي أخذ هذا المال، والمطالبة بحقي حتى وإن كان هذا المال مشكوكا فيه؟ أم ماذا؟

الإجابة المفصلة

الذي فهمنا من سؤالك أن الدولة تعطي الأسمنت مجاناً أو مخفضاً لمن لديه مصنع لصناعة الطوب الأسمنتي، وأنكم قد حصلتم على الترخيص وليس لديكم مصنع حقيقي.

وإذا كان الأمر كذلك فإنه لا يحل لكم أخذ الدعم الأسمنتي؛ لعدم انطباق الشرط عليكم، فهو من أكل المال بالباطل، وقد قال تعالى: **«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ»**. النساء/29.

وقال صلى الله عليه وسلم: (المُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ) رواه أبو داود (3594)، وصححه الألباني في "صحيح أبي داود".

والاعتداء على المال العام أمره عظيم، فقد روى البخاري (3118) عن حمزة الأنصاري رضي الله عنها قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: **«إِن رِجَالًا يَتَحَوَّضُونَ فِي مَالِ اللَّهِ بِعَيْرِ حَقٍّ فَلَهُمُ الظَّارِفُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»**.

وقال صلى الله عليه وسلم: **«وَالَّذِي نَفَسَيْ بِيَدِهِ لَا يَأْتِي بِشَيْءٍ إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقْبَتِهِ إِنْ كَانَ بِعِيْرًا لَهُ رُغَاءً أَوْ بَقَرَةً لَهَا حُوازٌ أَوْ شَاءَ تَيَعْرُ ثُمَّ رَفَعَ يَدِيهِ حَتَّى رَأَيْنَا عُفَرَتِي إِبْطَانِهِ أَلَا هُلْ بَلَّغَ ثَلَاثًا»** رواه البخاري (7174)، ومسلم (1832) من حديث أبي حميد الساعدي رضي الله عنه.

والرغاء: صوت البعير، والحوار: صوت البقرة، واليuar: صوت الشاة.

ثم إنه لا يمكن الحصول على الدعم حينئذ إلا بالكذب والتزوير والخداع، وكل هذه محرمات معلومة.

قال النبي صلى الله عليه وسلم: **«إِنَّ الصِّدْقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ، وَإِنَّ الْبِرَّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَضْدُقُ حَتَّى يَكُونَ صِدِّيقًا. وَإِنَّ الْكَذَبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ، وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيُكَذِّبُ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَابًا»** رواه البخاري (5629)، ومسلم (4719).

وقال صلی الله علیه وسلم: (المکر والخدیعة فی النار) رواه البیهقی فی "شعب الإیمان"، وصححه الألبانی فی "صحیح الجامع" برقم (6725)، ورواه البخاری فی صحیحه معلقاً بلفظ: **«الْخَدِیعَةُ فِی النَّارِ، مَنْ عَمِلَ عَمَالاً لَیْسَ عَلَیْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»**.

فالواجب علیکم منع أقاربکم من استغلال الترخيص، بالغاء الترخيص، أو شطب المصنع، أو غير ذلك من الإجراءات المتتبعة فی هذا المقام.

والأرباح التي جناها هؤلاء أرباح محرمة، والواجب علیهم التخلص منها بصرفها للفقراء والمساكین وفي المصالح العامة، ولا يحل لكم أخذ شيء منها، لا النصف ولا غيره، إلا إذا كنتم فقراء محتاجين للمال، فيجوز لكم أن تأخذوا منه ما يدفع حاجتکم بلا زيادة.

وينظر بيان ذلك فی جوب السؤال رقم: (78289).

ونرجو ألا يكون علیکم إثم فی المدة التي لم تعلموا فیها بصنیعهم المحرم.

والله أعلم.